

التقرير اليومي

2007/3/22

ترجمات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

مخاطر الردع (الجزء الأول)

بقلم جيمس روبرت؛ مجلس السياسة الخارجية الأمريكية؛ آذار 2007

(في حين لا يزال هناك أمل بأن إيران لن تقوم بتطوير أسلحة نووية، إلا أن الأمر الأكثر احتمالاً هو أن تصبح إيران النووية حقيقة واقعة في المستقبل القريب. لذلك، من المفيد البدء بالتفكير عن نماذج إستراتيجية للتمكن من إخضاع خطر الأسلحة النووية إذا ما طورتهما إيران فعلاً، ولدراسة المخاطر التي قد يواجهها العالم المتحضر، تماماً).

هناك رأي قوي متجسد يقول بأن الأسلحة النووية تساهم بالإستقرار الدولي من خلال قوة الردع. فنتائج حرب نووية، بحسب ما يقول النقاش، مميتة لدرجة أن مجرد التهديد بصراع نووي يُعتبر كافياً لثني صناع القرار عن السعي لحل خلافاتهم من خلال إستخدام القوة. وكان التوازن النووي الأميركي- السوفياتي حالة نموذجية بهذا الخصوص. ومنذ نهاية الحرب الباردة، كان هذا النموذج مطبقاً على ظروف أخرى، كالتوازن الإستراتيجي بين الهند وباكستان. أما بخصوص إيران، فإن التشابه الجزئي يؤكد أن القوة النووية المساوية في الحجم والمقابلة للترسانة النووية الإسرائيلية سيُضاف إلى مسألة الإستقرار الكامل للمنطقة.

أما القوة النووية الإيرانية فستكون، بشكل بديل، أكثر من متطابقة مع تلك التي للولايات المتحدة، والتي من المفترض أنها قد تستعمل للرد على أي إستخدام للأسلحة النووية من جانب الإيرانيين. أما النتيجة النهائية، فلن تكون عبارة عن أي تحول بارز في المنطقة أو توازن توتر مفيد. وقد تم إيجاز وجهة النظر اللطيفة "المسترجعة للحرب الباردة" كما يلي:

هل بإمكان الولايات المتحدة التعايش مع إيران مسلحة نووياً؟

يعتقد عدد من الخبراء، بسبب التفوق الإستراتيجي الأميركي، بأن من غير المرجح قيام النظام الإيراني بإستخدام قدرته النووية علناً إلا إذا واجه ما قد يعتبره تهديداً وشيكاً وطاغياً. إن إيران، بحصولها على أسلحة نووية، قد تتشجع لتصبح

أكثر إصراراً على مواقفها في المنطقة. إلا أنّ القدرات التقليدية الأميركية المتفوقة والشراكة الأميركية الإقليمية المعززة قد يردع إيران على الأرجح، من القيام بأي عمل مؤذٍ مهم، كإغلاق مضيق هرمز أو مهاجمة القوات الأميركية مباشرة. فالولايات المتحدة تملك خيارات الحرب القصيرة التي يمكن توظيفها لردع إيران من أن تصبح مسلحة نووياً، وثني دول أخرى أيضاً عن ذلك أيضاً. وهذا يتضمن طمأنة الحلفاء والأصدقاء في المنطقة، تعزيز الدفاعات الفعالة والسلبية، تطوير قدرات الرد الاستباقي والسريع، وتعزيز حوافز الحد من الانتشار النووي وأنشطة مكافحة الانتشار.

ومن الواضح أنّ هذا النقاش يعلق آمالاً كبرى على جميع الأفرقاء الذين يوافقون على فكرة الإستقرار كمفهوم، وكذلك على فعالية الدبلوماسية. إلا أنّ أولئك الذين يحتجون بأن الترسنة النووية الإيرانية قد تكون ذات قيمة عملانية ضئيلة، عليهم أولاً أن يتوجهوا إلى الحقيقة البسيطة بأنّ إيران تسعى بنشاط للحصول على قدرة كهذه.

إنّ النظام الإيراني يتولى إنشاء ترسانة نووية كما يكرس مستوى أساسي من موارده وثرواته ويجري مقايضة كبرى من رأسماله السياسي للمثابرة باتجاه ذلك المسعى. ففوة الردع النووي تتخطى الفرضية الأساسية بأنّ البلدان لن توظف الأسلحة النووية بسبب خوفها من ضربة مضادة، كما أنّ جوانب عدة شديدة الأهمية لنموذج الردع النووي التقليدي غير حاضرة بما يتعلق بإيران. بالإضافة إلى أنّ المرء عندما يدرس النزاع بما يتعدى الحد النهائي لسلسلة الأفكار المتقاربة، فإنه يكتشف بأنّ الردع النووي، حتى عندما يكون فعالاً، يمكنه أن يثير صراعاً على مستويات أخرى، وأن بإمكانه في الواقع أن يشكل قوة عدم إستقرار.

متطلبات الردع

إنّ نموذج الردع النووي أثناء حقبة الحرب الباردة والكلاسيكية يفترض وجود عدد من المتطلبات تتخطى بلدين يمتلكان أسلحة نووية. وفي حين القوائم تختلف من محلل إلى آخر، فإنّ معظمها يتضمن التالي:

- 1) على كلا الفريقين، أو الأفرقاء، في المعادلة النووية أن يكونوا "ممثلين منطقيين"، وهو ما يعني أنّ عليهم أن يكونوا قادرين على فهم التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية، وتقدير أمور أخرى (خاصة المحافظة على الحياة)، وأن يكونوا قادرين على رؤية النتيجة الهدامة للنزاع النووي.
- 2) على الفريقين أو الجميع إمتلاك القدرة على القيام بضربة ثانية، ما يعني القدرة على إستيعاب الضربة الأولى للعدو وإطلاق هجمات مضادة مدمرة.
- 3) على كل الأفرقاء أن يكونوا على معرفة تامة بحجم، تركيبية وقدرات قوات العدو النووية.
- 4) على كل الأفرقاء إمتلاك وسائل إتصالات مفتوحة ودائمة، خاصة في أوقات الأزمة.
- 5) على جميع الأفرقاء القبول بنموذج الردع، وكذلك بحق الآخر بالوجود كدولة ذات سيادة.

إنّ كل عنصر من هذه العناصر جدير، بدوره، بالدرس.

المنطق

إنّ فرضية "الممثل المنطقي" تعتبر شديدة الأهمية بالنسبة لنموذج الردع، إذ على كل الأفرقاء أن يمتلكوا الثقة بأنّ صناع القرار الأعداء هم أشخاص منطقيين، مدفوعون بنفس نماذج الهواجس والرغبة بالمحافظة على السلام والحياة الإنسانية. ويسعى الفاعلون المنطقيون، بالأساس، إلى توسيع فرص الإستمرارية والبقاء. أما الأنظمة التي كانت قد أظهرت ميلاً لسلوك عشوائي لا يمكن التكهن به، فلا تناسب النموذج كثيراً؛ في الواقع، قد لا يمكن ردعها لأنها لا تدرك بالكامل التهديد الذي تواجهه- أو أسوأ من ذلك حتى- قد لا تهتم بالعواقب.

وفي حالة إيران، فإنّ مصطلح "المنطقي" قد يكون خطأ بالتسمية. فالكلمة تستبطن فهم العلاقة بين الوسائل والنهايات وكذلك معرفة الأعمال والعواقب. أما بخصوص الردع، فإنّ الفرضية تقول بأنّ الشخص المنطقي لن يخاطر بالقيام بتدمير معين، خلال مثابرتة لتحقيق أهدافه الأمنية الوطنية لأنّ النتيجة قد تكون معاكسة- ليست أمنية وإنما إبادة.

وعلى كل حال، من المحتمل أن يكون كلاهما منطقياً مع الإحتفاظ بمجموعة طروحات منفصلة بالكامل حول طبيعة ذلك الواقع والعواقب المميّنة. وبمعنى آخر، قد يعتقد المرء بأنّ هناك مصالح أكبر من المحافظة على الحياة. إنّ ظاهرة الإرهاب الإنتحاري هي إحدى القضايا المطروحة؛ فالمفجر الإنتحاري لا يمكنه الإستفادة من نشاط العنف الذي يرتكبه/أو ترتكبه، على الأقل هنا على الأرض. فالبعض كان قد قرر بأنّ الموت أفضل من الحياة بظل بعض أشكال القمع. ويرى

آخرون الأمر كطريقة لتحقيق السمعة والإحترام، الأمر الذي لم يتمكنوا من الحصول عليه بأي طريقة أخرى. كما لا يزال آخرون يسعون الى الجزاء في الحياة الآخرة المفترضة، أي الأبدية في الجنة مقابل لحظة القساوة الموجودة على كوكب الأرض.

أما إذا كان بالإمكان رفع مفهوم الإنتحار، لمواصلة الأهداف السياسية، الى مستوى وطني، فهو ما علينا أن ننتظر لنراه. وعلى كل حال، هناك سبب للإعتقاد بأنّ أعضاء القيادة الإيرانية الأساسيين متعاطفين مع فكرة "المهدوية"، ما يعني الإيمان بالإمام المختفي، أي المهدي الذي يؤمن كثيرون بأنه المخلص الإسلامي المنتظر، وبذل الجهود للتحضير لعودته. وكان الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، نفسه، قد صرح بأنّ مهمة الثورة الإسلامية الأساسية هي تعبيد الطريق لعودة ظهور الإمام الثاني عشر، أي المهدي. كما أنّ أولئك المتمسكين بهذا الإعتقاد يتكهنون بزمن الفوضى والعنف، أي دمار العالم الوشيك، الذي سيعمل كمحفز يعجل بعودة المهدي. وفي حين يجادل البعض إن كان بإمكان العمل البشري، أم لا، تسريع هذا الحدث، فإنّ هذا المعتقد الإيماني منتشر بين أفراد القيادة الإيرانية وهو ما يجب أن يتوقف عنده صناعات السياسة قليلاً. فالممثل المنطقي الواقع تحت تأثير فكرة المهدوية قد يرى، بالفعل، الصراع النووي بمثابة خيار مقبول، وحتى مفيد، إذا ما كان سيسرع زمن خلاص البشرية. وهذا ليس أساساً صلباً لإطار عمل ردع نووي.

قدرة القيام بالضربة الثانية

إنّ القدرة على القيام بالضربة الثانية هو العنصر المركزي المتماسك لمبدأ التدمير المؤكد المتبادل (MAD). فهو ما يجعل الدمار أمراً أكيداً، لأنه ليس بإمكان أي فريق نزع سلاح الفريق الآخر تماماً بهجوم مفاجئ وصاعق. (إنه تدمير "متبادل" عندما يمتلك كلا الجانبين هذه القدرة الأساسية لنموذج الإستقرار). إنّ تطوير ونشر قدرة الضربة الثانية الحقيقية يتطلب سنوات من العمل على أنظمة السلاح، الإستراتيجيات، التدريب وجوانب أخرى للتجهيزات النووية.

وفي حالة الشرق الأوسط، فإنّ هذا قد يتطلب أن يأخذ أي فريق من أفرقاء نموذج الردع على عاتقه القيام بدعم وزيادة التسلح الهائل للحصول، وببساطة، على القدرة لردع حرب نووية. كم أنّ سباق التسلح هذا، بدوره، قد يحث على الأرجح على الإنتشار النووي الى بلدان أخرى في المنطقة، مما سيضاعف حالات الغموض والالتباس. بالإضافة الى ذلك، لا يمكن لأي بلد، يقبل بإطار عمل مبدأ التدمير المؤكد المتبادل (MAD)، أن ينشر دفاعات صواريخ بالستية، لأنّ أعلى مستوى من الإستقرار يعتبر أمراً متحققاً عندما تكون جميع البلدان دون دفاعات، وهو ما يجعل قدرة العدو على القيام بالضربة الثانية أمراً معقولاً أكثر.

كان هذا هو المنطق الإستراتيجي الذي تم التوصل إليه في معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية عام 1972 (ABM). وعلى كل حال، من المشكوك فيه إعتناق مبدأ تأثيرات اللادفاع المسيبة للإستقرار، بسرعة، في منطقة على فوهة بركان.

الشفافية

إنّ الشفافية ضرورية لردع نووي فعال. فكل فريق يجب أن يمتلك معلومات، قدر الإمكان، عن قدرات العدو النووية لفهم مخاطر القيام بعمل ما بشكل مناسب. فمن دون هذه المعرفة تحديداً، فإنّ قوة ردع العدو قد تنقر للمصادقية، وهذا بنفسه عامل عدم إستقرار. فكل الأفرقاء يجب أن يكونوا على ثقة بأنّ ترسانتهم ستكون قادرة على الصمود إزاء أي ضربة للعدو، وفي نفس الوقت لن تكون قادرة على تدمير قوة العدو، بشكل كامل، إذا إستخدمت بشكل هجومي. وللحصول على هذا المستوى من الضمان، هناك حاجة للتوصل الى معاهدات أو أشكال أخرى من الإتفاقيات تحد من عدد ونوع القوة التي قد يضعها كل فريق قيد العمل والتنفيذ. كما أنّ هناك حاجة لوضع أنظمة تفتيش وإثبات لكي يشعر كل فريق بالثقة بأنّ الحدود المتفق عليها هي حدود مراقبة. ومن المستبعد جداً أن يكون بالإمكان وضع هذا النوع من الهيكلية المعقدة في حالة إيران؛ إن بناء إطار عمل شفاف سيكون أمراً صعباً، تحديداً بين بلدين لا يرتبطان بعلاقات دبلوماسية مع بعضهما البعض. كما أنه، حتى أثناء الحرب الباردة، كانت أنظمة الإثبات قد أثبتت أنها مثيرة للجدل وصعبة التنفيذ بالقوة. أما هذه المشاكل، فقد تكون أضخم بكثير في الشرق الأوسط.

الإتصالات

ولكي تكون قوة الردع فعالة، يجب أن يكون جميع الأفرقاء قادرين على التواصل بوضوح، بصراحة ومن دون إنقطاع، خلال أوقات الأزمة. وهذا الأمر شديد الأهمية لبناء نوع من العلاقة على أساس الثقة المتبادلة والعاطفة، مما يقلل من مخاطر سوء الفهم الى الحد الأدنى، ويعمل على تجنب نشوء حرب عرضية. فخلال الحرب الباردة، كانت أكثر الدلالات الجديرة بالملاحظة بخصوص هذا المطلب هو "الخط الساخن" المؤسس بين البيت الأبيض والكرملين في بداية أزمة الصواريخ الكوبية. كما يجب تأسيس آليات تواصل وبروتوكولات في الشرق الأوسط، وهو مشروع قد يتصادم مع نفس القضايا والحدود كهيكلية الشفافية.

القبول بالوضع القائم

وفوق كل ذلك، فإنّ نموذج الردع النووي متأصل في مبدأ القبول بوجود العدو. فتوجه الوضع القائم لا يسعى الى إجراء تحولات تعديلية للنظام، ليس من خلال إستخدام القوة النووية على الأقل. فالنموذج يدرك أيضاً بأنّ نشر التغيير بوسائل أخرى قد يؤدي الى قوى عدم إستقرار على المستوى النووي، مما يؤدي الى حرب نووية. وحتى الآن، لا يوجد سبب للإعتقاد بأنّ إيران تقبل بوجود إسرائيل أو تحترم وجود الولايات المتحدة أو بلدان أخرى. فإيران دولة ثورية ضمناً تقوم بإلقاء خطب سياسية صريحة عن التحول الراديكالي. فإيران المسلحة نووياً قد لا تقوم بإستباق (من حيث الزمان والمكان) هذا الوضع التعديلي القديم، خصوصاً أنها ستكون قادرة بشكل أفضل على مواصلة أهدافها بالتحول الإقليمي...

ثنائية القطب

وحتى لو تطابقت الشروط المذكورة آنفاً والقضية الإيرانية، فإنّ نموذج الردع النووي الكلاسيكي يفترض وجود نظام دولي ذي قطبين (أو إقليمي في هذه الحالة). وخلال الحرب الباردة، كان هذا افتراضاً منطقياً. إن لم يكن مناسباً تماماً. وبالتأكيد، كانت الهيمنة والقوة موجودتان لدى الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي. ولذلك، فقد تم تجاهل معظم الترسانات النووية الفرنسية، البريطانية، والصينية. أما سبب هذا التجاهل، فكان واضحاً: إتجهت القوى الأقل (قوة) لتعقيد النماذج، في حين أنّ نظام القطبين صنع نظرية اللعبة الموضوعية الأكثر فهماً وملائمة. على كل حال، إنّ الوضع الإستراتيجي ما بعد عالم الحرب الباردة هو وضع أكثر تعقيداً. فالمعادلة النووية في الشرق الأوسط لن تكون، وبوضوح، محدودة بإيران وإسرائيل. فالولايات المتحدة هي شريك محتمل بأي أزمة نووية في المنطقة، كما قد يصبح أفرقاء آخريين متورطين ما إن يبدأ سيناريو نووي ما بالإنتشار - سواء إيراني-إسرائيلي أو غيره. فروسيا، على سبيل المثال، قد يكون لديها مصلحة في السعي لصنع توازن مع القوات الأميركية لمنع القوات الأميركية من التدخل. أما الصين، الفلقة بشأن الوصول الى موارد الطاقة، فقد تسعى أيضاً لإستخدام الضغط النووي. كما أن من المنطقي الشك بأن تصبح الهند، باكستان، كوريا الشمالية أو الدول النووية الأوروبية متورطة أيضاً إذا ما تصاعدت الأزمة.

ولا تحتاج أي دولة من هذه الدول إلى إستخدام أسلحتها، فعلياً، للتأثير على التوازن النووي، إنما عليها فقط إظهار ميلاً حقيقياً للقيام بذلك. وبذلك، قد يكون من المتوقع لعملية تطوير الأسلحة النووية في إيران، منطقياً، أن تحت على جهود أبحاث وتطوير (نووي) مشابهة في الدول المجاورة، تحديداً، العربية السعودية. وبالكاد تكون مصادفة قيام ست دول عربية، في تشرين الثاني 2006، ووسط الهواجس الدولية المتنامية حول برامج إيران النووية، بالإعلان أنها قد تقوم ببرامج أبحاث نووية.

وباختصار، سيكون خطأ خطيراً من جانب المخططين الإستراتيجيين القيام ببتخفيض المعادلة النووية في الشرق الأوسط إلى نظام ثنائي القطب يكون مفهوماً أكثر، أو الافتراض بأنّ القوى المحركة للتنافس الأميركي-السوفياتي ملائمة عالمياً لبلدان وظروف أخرى.

وياني التركيز على الرد من قصور آخر أيضاً. فهو يقلل من أهمية الفكرة بأنّ إيران قد تكون فعلاً تسعى للحصول على ترسانة نووية تجعلها قادرة على شن حرب نووية والفوز بها، تحديداً ضد إسرائيل. فإذا ما كانت طهران تعتقد أنّ بإمكانها إمتلاك القدرة على القيام بالضربة الأولى الفعلية ضد القدس؛ مما يعني أنّ بإمكانها تدمير قدرات إسرائيل النووية كلياً بهجوم واحد كبير فإنّ المنطق الضروري لإستراتيجية نووية يفترض إطلاق ما يُعرف بهجوم "صاعقة من السماء" (المفاجئ).

وهنا قد يستشهد المشككون بوجود المظلة النووية الأميركية، وإمكانية أن تتأثر واشنطن ضد أي هجوم إيراني كهذا. إلا أنّ هذا منطق موضع تساؤل حول الأساس الذي سيوضع عليه نموذج الردع. ومن المحتمل أنّ لا تختار الولايات المتحدة الرد إذا ما تمثّل الأمر لها أمراً واقعياً، حيث أنّ الولايات المتحدة لن يمكنها القيام بشيء لإستعادة ما دمره الإيرانيون. كما أنّ المضي بالحرب لن يكون خالياً من المخاطر. فصناع القرار الأميركي سيكون عليهم وزن المكاسب المختلطة للقيام بضربة نووية ضد طهران، التي ستؤدي، بشكل محتمل، الى ملايين الضحايا المدنيين بالإضافة إلى ضد خطر هجوم نووي إنتقامي إيراني ضد مراكز أميركية أهلة بالسكان: "هل يستحق الأمر مقايضة نيويورك بطهران لإحقاق العدالة بشأن القدس؟" هل ستعرض الولايات المتحدة حياة ملايين الأميركيين للخطر كرمى لحليفها المنهزم؟ قد يكون الجواب نعم، لكن سيكون هناك أصوات معارضة قوية. كما أنّ الحقيقة الفعلية هي أنّ صناع السياسة الأميركيين سيكون عليهم أخذ تساؤلات كهذه بالحسبان. المثال عن الردع الفاعل.

Research Services Group
Uscenter1@gmail.com